Document: WGG 2016/7/INF.1
Date: 3 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز لمداولات مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها السابع

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Cheryl Morden
سكرتيرة الصندوق المؤقتة
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.morden@ifad.org

نشر الوثائق:

William Skinner
مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2974 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق – الاجتماع السابع
روما، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016

للعلم

موجز لمداولات مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق في اجتماعها السابع

1- عقد الاجتماع السابع لمجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير في الصندوق بتاريخ 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. وشارك في هذا الاجتماع أعضاء المجموعة من أنغولا، والأرجنتين، والدانمرك، وأندونيسيا، وإيطاليا، وباكستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية. كما حضر الاجتماع ممثلون عن البرازيل، وكندا، والصين، وكوبا، ومصر، وألمانيا، وليسوتو، والنرويج، وبيرو، وسويسرا، والاتحاد الروسي وأوروغواي، بصفة مراقب.

ألف – اعتماد جدول الأعمال

2- تم اعتماد جدول أعمال الاجتماع مع إدراج رئيس المجموعة لبند يتعلق بتوسيع مهام مجموعة العمل هذه تحت بند مسائل أخرى، في أعقاب تساؤل أثاره أحد ممثلي الدول الأعضاء.

باء– مسودة تقرير مجموعة العمل المعنية بقضايا التسيير

3- وفّر رئيس المجموعة استعراضا شاملا للمناقشات التي جرت في الاجتماع غير الرسمي للمجموعة الذي عقد بتاريخ 14 سبتمبر/أيلول 2016. وتم التوصل إلى توافق في الآراء حول عدد من القضايا المتعلقة بتجديدات موارد الصندوق، كما هو وارد أدناه في الفقرتين 7 و8. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بصيغة وهيكلية اجتماعات هيئات المشاورات الخاصة بتجديدات الموارد، تم الاتفاق على الإجراءات الرامية إلى ضمان قدر أكبر من الفعالية وكفاءة التكاليف، كما هو وارد في مسودة التقرير، على النحو التالي: (1) مشاركة أكبر للدول الأعضاء في إعداد جداول الأعمال من خلال المناقشات غير الرسمية والمشاورات المفتوحة مع الإدارة، والتركيز الأكثر استهدافا على بنود جدول الأعمال؛ (2) عقد اجتماعات أقل وأكثر تركيزاً لهيئات المشاورات؛ (3) الحد من عدد وطول الوثائق التي تعدها هيئات المشاورات؛ (4) استخدام أكثر فعالية للمنصات الرقمية في الصندوق، بين وأثناء هيئات المشاورات، لإجراء حوار ذي مغزى بين إدارة الصندوق والدول الأعضاء فيه.

4- وتم توزيع مسودة تقرير مجموعة العمل التي تغطي أساسا القضايا ذات الصلة بتجديدات موارد الصندوق أثناء الاجتماع. وأوضحت السكرتيرة المؤقتة للصندوق بأنه، وفي ضوء استمرار المشاورات حول نظام القوائم، فإن المقطع الخاص بهذه القضية لم يدرج في مسودة التقرير.

5- واقترح بعض الأعضاء تأجيل المناقشات لأنهم لم يحظوا بالوقت الكافي للتشاور مع قوائمهم ومع عواصم بلدانهم حول مسودة التقرير. وذكّر رئيس اللجنة الأعضاء بأن مسودة التقرير تغطي المواضيع غير الخلافية، التي تم التوصل إلى الاتفاق عليها أثناء الاجتماع غير الرسمي. ومن جهة أخرى، فقد أعترف بالحاجة إلى تشذيب هذه الوثيقة وإجراء المشاورات مع القوائم حول المظهرين الأساسيين الذين يتطلبان

المزيد من المناقشات، وهما: معيار المشاركة في هيئات مشاورات تجديدات الموارد لكل قائمة، ونظام القوائم، بما في ذلك، القواعد والإجراءات الضرورية لتنفيذ التغيير.

6- وعلى ضوء هذا، ركّزت المناقشات على تجديدات موارد الصندوق ونظام القوائم، كما هو وارد أدناه.

قضايا تجديدات موارد الصندوق

7- نظرا لأن المؤسسات المالية الدولية الأخرى قد قررت الإبقاء على دورات تجديد مواردها لمدة ثلاث سنوات، أكدت مجموعة العمل على أن تمديد دورة تجديد الموارد في الصندوق لتصبح أربع سنوات ليست بالأمر المرغوب به في هذه المرحلة، لأنها سوف تؤدي إلى فك الارتباط بين الصندوق والمؤسسات المالية الدولية الأخرى التي يمكن المقارنة معها. إضافة إلى ذلك، قد يخلق مثل هذه التمديد صعوبات للصندوق في تعبئة الموارد للإبقاء على برنامج العمل بالمستوى الحالي أو أعلى من ذلك.

8- واستذكر رئيس المجموعة أنه قد تم التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الأخير غير الرسمي للمجموعة على مبادئ المشاركة في هيئات المشاورات بالاستقاء من الاقتراحات الواردة في تقرير المستشار، وطلب إدراجها في التقرير النهائي، وهي:

(1) قصر عدد الدول الأعضاء غير المساهمة وجعل المشاركة في المشاورات مرهونة بأهليتها للاقتراض بشروط تيسيرية للغاية أو بشروط مختلطة، وقدرتها على الترويج للبرامج ذات الاهتمام الخاص بالصندوق (كما يحدده الصندوق)؛

(2) إعادة توزيع بعض المقاعد وتخصيصها للبلدان منخفضة الدخل في القائمة جيم وللمساهمين المحتملين أو الرئيسيين من هذه القائمة، وذلك بغرض تشجيع الدول الأعضاء على المساهمة في موارد الصندوق.

9- واستجابة لتساؤل ورد بشأن معيار تقرير مشاركة كل قائمة، تم الاتفاق على أن لكل قائمة الحق في اختيار معاييرها وطرائق التنفيذ الخاصة بها.

10- واستجابة لمقترحات تقدم بها أحد أعضاء القائمة جيم لزيادة المقاعد في هيئات المشورات، استذكر أعضاء القائمة باء الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع غير الرسمي بشأن الرغبة في تحري السبل لتيسير مشاركة الدول منخفضة الدخل مع الإبقاء على العدد الحالي للمقاعد.

11- وتم الاتفاق على أن أي تعديلات قد تطرأ ستدخل حيز النفاذ بدءاً من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

نظام القوائم

12- أُعلمت مجموعة العمل بأن مكتب سكرتير الصندوق قد أجرى اتصالات مع مكتب مجلس المحافظين وإدارة الصندوق حول نظام القوائم، وبخاصة فيما يتعلق بتحديد عضوية القوائم والقواعد والإجراءات المتعلقة بالإنضمام إلى قائمة ما أو الانتقال من قائمة إلى أخرى. ونتيجة لهذه المشاورات، تم التوصل إلى خيارين وعرضا على الاجتماع.

13- يقضي الخيار الأول بالفصل بين القوائم استنادا إلى أهلية الدول الأعضاء في الحصول على تمويل الصندوق. وبموجب هذه الخيار، سوف تحدد القائمة جيم على أنها مجموعة البلدان المؤهلة للحصول على

تمويل الصندوق بشروط تيسيرية للغاية أو مختلطة أو عادية، بما يتماشى مع المعايير الموضوعة في سياسات التمويل ومعاييره في الصندوق (2013).

14- وأما الخيار الثاني، فيدخل مفهوم المساهمين الصافيين، أي البلدان التي تتجاوز مساهماتها المدفوعة التراكمية اقتراضاتها ومنحها الإجمالية. وبناء على هذا، ستتألف القائمة ألف من البلدان المساهمة الصافية فقط، باستثناء البلدان المساهمة الصافية التي هي أصلا دول أعضاء في القائمة باء. وأما القائمة جيم، فسوف تجمع الدول الأعضاء التي ليست من الدول المساهمة الصافية. ويمكن أن ينجم عن ذلك انتقال بعض البلدان، مثل جمهوريا كوريا وإسرائيل، من القائمة جيم إلى القائمة ألف.

15- وبموجب هذين الخيارين سوف تبقى القائمة باء على تركيبتها الحالية.

16- وسيتم تحديد عضوية أي دولة عضو جديدة في أي من هذه القوائم قبل أن ينظر المجلس التنفيذي للصندوق في طلب العضوية الذي تتقدم به هذه الدولة، وقبل أن يوافق عليه مجلس المحافظين. وسيتم استعراض تركيبة القوائم على أساس منتظم، ومن المفضل أن يكون ذلك قبل انتخاب المجلس التنفيذي لضمان أن تستمر البلدان في القوائم الملائمة لها.

17- وسيتحدد إدخال التعديلات على عضوية القوائم بالنسبة للدول الأعضاء الحالية في الصندوق، استنادا إلى المعايير الموضوعية المنصوص عليها في الفقرتين 13 و14 أعلاه، بعد إجراء مثل هذه الاستعراضات. ومع التعبير عن وجهات نظرة مختلفة فيما يتعلق بهذه المقترحات، أشار الأعضاء إلى حاجتهم للتشاور مع القوائم التي يتبعونها.

18- ورحب أحد الأعضاء بفكرة إدخال أهلية الحصول على تمويل الصندوق كمعيار من المعايير، حيث يشكل وسيلة واضحة للتفريق بين الدول الأعضاء. وأشار أحد أعضاء القائمة ألف بأنه، ووفقا لهذا الخيار، قد يكون من الملائم أكثر لبعض الدول الأعضاء في القائمة جيم، كمالطا، أن تنتقل إلى القائمة ألف. ومن جهة أخرى، عبّر أعضاء القائمة ألف عن مخاوفهم بأن مثل هذه الخيارات قد تحمل في طياتها خطر تقويض هوية القوائم، وأن بعض الدول الأعضاء قد ترغب في البقاء مع قوائمها الفرعية الحالية، الأمر الذي ستتم المحافظة عليه بالمضي قدماً.

19- كذلك اعترفت القائمة ألف برغبة القائمة باء بالإبقاء على تركيبتها الحالية، وعبرت عن أملها في أن يؤدي ذلك إلى تعزيز أكبر لانخراطها في الصندوق. وعلى الرغم من الاقتراح القائل بأن بعض دول القائمة جيم قد ترغب بالانضمام إلى القائمة باء استنادا إلى امتلاكها لنفس العقلية، إلا أن أعضاء القائمة باء أشاروا إلى أنهم يفضلون الإبقاء على الإشارة إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) كتعريف مخصوص بهذه القائمة.

قضايا التمثيل

20- ومع الاعتراف بدور بلدان القائمة باء كمساهمين هامين، وفقا لما ورد في تقرير المستشار، فقد أشارت القائمة ألف إلى أن القائمة باء ممثلة تمثيلا زائدا في المجلس بمقعدين، ورحبت بحل وسط اقترحه رئيس المجموعة بنقل مقعد في المجلس من القائمة باء إلى القائمة جيم ليخصص للبلد الأقل دخلا. واعترفت القائمة باء بإشارة عدد كبير من بلدان القائمة جيم بالحاجة إلى تمثيل إضافي لها في المجلس، إلا أنها لم

تدعم المقترح بتخصيص مقعد إضافي للقائمة جيم استنادا إلى نسبة المساهمات المختلفة بين القائمتين باء وجيم، إذ كانت مساهماتها الإجمالية في الصندوق على مر الزمان أعلى بكثير من مساهمات القائمة جيم. وذكّر رئيس المجموعة المشاركين بأنه، ووفقا لتقرير المستشار، فإن التمثيل الزائد للقائمة باء كان يستند إلى احتساب قوة التصويت الذي تتمتع به هذه القائمة، والعلاقة بين قوة التصويت وعدد المقاعد. وأكد مجددا على المقترح بنقل مقعد واحد من القائمة باء إلى القائمة جيم، واقترح بأنه، وفي حال لم تقبل القائمة باء بهذا الاقتراح يجب على الأعضاء التشاور مع عواصمهم، مع الأخذ بعين الاعتبار، مهمة الصندوق والأثر الإيجابي المحتمل لخلق مقعد إضافي للبلدان منخفضة الدخل في لجنتي مراجعة الحسابات والتقييم، وربما في المجلس التنفيذي نفسه.

21- وفي حال جرى نقل أحد المقاعد من القائمة باء إلى القائمة جيم، دعمت القائمة ألف إيجاد مقعد إضافي في اللجان التابعة للمجلس للبلدان منخفضة الدخل. إضافة إلى ذلك، فقد رأت أنه بالإمكان استخدام وسائل أخرى متاحة لتجميع الدول الأعضاء ضمن القوائم، بما في ذلك الداوئر الانتخابية، مما يمكن استخدامه لتعزيز تمثيل البلدان التي ليست لديها مقاعد في المجلس.

جيم – قضايا أخرى

22- أثار أحد الممثلين إمكانية توسيع وتمديد مهمة مجموعة العمل، وتم النظر بهذه القضية.

23- وبالرغم من أن بعض الأعضاء قد عبروا عن دعمهم لهذا الخيار، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الاتفاق في الآراء بشأنه. وشعر أعضاء المجموعة بأنه، ومع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الاستمرار بالحوار والمناقشات، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن استعراض عملية التسيير هي عملية جارية، وأنها ستستمر حتى بعد توقف هذه المجموعة عن العمل. إضافة إلى ذلك، فقد أدت المناقشات المسهبة التي عقدتها مجموعة العمل إلى اتفاق حول بعض المظاهر الهامة والتغييرات ضمن اختصاصاتها، والاعتراف بأن سبيل المضي قدما في المستقبل يتطلب نهجا متدرجا.

24- علاوة على ذلك، ونظرا لأن مشاورات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق ستجري في عام 2017، سلط أحد الأعضاء الضوء على أن العمل الإضافي الذي يمكن أن ينجم عن التمديد المحتمل لمهام هذه المجموعة سيتطلب انخراط كل من إدارة الصندوق والدول الأعضاء فيه، وأن هنالك بعض آثار التسرب المحتملة لاستعراض قضايا حساسة خاصة بالتسيير بشكل متوازن مع مشاورات تجديد الموارد. وبالتالي، اقترح أن تفكر المجموعة مرة أخرى بهذا الموضوع، ربما بعد اختتام مشاورات التجديد الحادي عشر للموارد.

دال – الخطوات التالية

25- تقرر عقد اجتماع إضافي في 4 نوفمبر/تشرين الثاني لمناقشة واستكمال التقرير. ولهذه الغاية طلب رئيس المجموعة من المنسقين وأعضاء مجموعة العمل عقد مناقشات مع قوائمهم حول بعض القضايا العالقة.

26- كذلك تقرر أيضا أن يعرض مكتب سكرتير الصندوق مسودة لخيارات القوائم بحلول 14 أكتوبر/تشرين الأول. وسوف يقوم أعضاء المجموعة بإرسال تعليقاتهم، بما في ذلك معايير المشاركة في هيئات مشاورات التجديد بحلول 26 أكتوبر/تشرين الأول، بحيث يتم عرض مسودة الوثيقة النهائية بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الأول.